الأهرام

٢٠٠٩/٣/٢٤

باغلبيـــة ثلثـــى الاعضـــاء

مجلس الشعب يوافق على مد العمل بتفويض الرئيس فى إصدار قرارات لها قوة القانون

الصراعات الإقليمية وعدم حل القضية الفلسطينية يتطلب دعم قواتنا للحفاظ على أمن مصر القومى

وافق مجلس الشعب فى جلسته التى عقدها صباح أمس برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس على مد العمل بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون بأغلبية الثلثين. وكان النائب فاروق طه رئيس لجنة الدفاع والأمن القومى قد استعرض فى بداية الجلسة تقرير اللجنة المشتركة حول مشروع القانون، حيث قال إن المادة ١٠٨ من الدستور تخول لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية الثلثين أن يصدر قرارات لها قوة القانون على أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها.

ونظرا لما تشهده الساحتان الدولية والإقليمية من تغيرات متسارعة وما يشهده الشرق الأوسط من مخاطر الإرهاب والتطرف وحروب وصراعات ومظاهر عديدة للتدخل الخارجى ومحاولات لبسط النفوذ وزعزعة الاستقرار والصراع والانقسام بين أبناء البلد الواحد وفقا لتوازنات عرقية وطائفية ومذهبية، كذلك عدم التوصل لحل دائم وعادل وشامل للصراع العربى الإسرائيلى وارتباط ذلك كله بالأمن القومى المصرى.

وبالرغم من تمسك مصر بخيار السلام فإن الحفاظ على أمن مصر هو المسئولية الأولى والواجب المقدس الذى لا يمكن التفريط فيه. وحيث إن الحفاظ على الأمن القومى يتطلب معه الاستمرار فى دعم قدرات القوات المسلحة كما ونوعا وتوفير كل الامكانات اللازمة لها فى إطار من السرعة والمرونة والسرية اللازمة فى اتخاذ مثل هذه القرارات لذا كان ضروريا الموافقة على استمرار العمل بهذا التفويض لمدة ثلاث سنوات تنتهى بنهاية السنة المالية لعام ٢٠١١/١٢/٣١-٢٠.

وأكد أن مبررات التفويض مازالت قائمة وهو ما يتطلب الموافقة من المجلس عليه.

ومن جانبه أكد الدكتور مفيد شهاب أن التقرير المعروض به الكثير من الحقائق أهمها أن المنطقة تمر بتحديات كبيرة تستوجب الحذر والحيطة ومن هنا تكون مسئوليتنا الدفاع عن الوطن والحفاظ على الأمن القومى بالمنطقة.

وأضاف أنه لابد أن يكون هناك دعم لقواتنا المسلحة، وذلك ليس لصد اعتداء لكن من أجل حماية أرض الوطن، وقال إننا بصدد مد هذا التفويض نظرا لحكمة الرئيس مبارك فى حماية أرض الوطن وكذلك قواتنا المسلحة.

وقال شهاب إن مشروع القانون يستند على حكم المادة ١٠٨ من الدستور والتى تتيح لمجلس الشعب تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون.

وعقب ذلك فتح الدكتور أحمد فتحى سرور باب المناقشات حيث أعطى الكلمة فى البداية للنائب أحمد أبوبركة حيث أكد أن استمرار مجلس الشعب فى تفويض الرئيس فى اتخاذ قرارات لها قوة القانون إنما يعنى أن هناك تنازلا عن سلطاته التشريعية والرقابية وهو ما يخالف نصوص الدستور.

وطالب النائب كمال الشاذلى بضرورة الموافقة على تفويض الرئيس بإصدار قرارات لها قوة القانون، وأشار إلى حرص الرئيس مبارك الحفاظ على السلم والأمن العالمى، وأن الرئيس مبارك هو القائد الذى يستطيع أن يحمى أمن مصر ويسلمها وطالب الأعضاء بضرورة الموافقة على مشروع القانون.

وأشار النائب كمال أحمد إلى أن المخطط الإسرائيلى العدوانى يهدد أمن مصر وأمن المنطقة بالكامل ويجب ألا نقف متفرجين، واستند كمال أحمد إلى الآية الكريمة: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة».

وقال النائب عبدالرحيم الغول إنه لابد من تطوير أسلحتنا نظرا لوجود أسلحة متطورة فى المنطقة، وأن الرئيس مبارك مسئول عن أمن مصر وأمن المنطقة وأمن إفريقيا ولابد من تفويضه لحمايتنا.

وقال النائب فايز أبوحرب إن مصر مستهدفة اقتصاديا وعسكريا وأن هذا المشروع بقانون بالتفويض فهو لقائد قاد الحرب ونادى بالسلام وأن وزير خارجية إسرائيل يهدد مصر وأمنها القومى.

ومن جانبه قال النائب محمود خميس إن مشروع القانون يمثل استفتاء على حب مصر والدفاع عن مصالحها، وأن أى معارض لهذا القانون يكون مخالفا للأمانة وصاحب ولاء لقوى خارجية. ثم تحدث النائب حسين إبراهيم فقال إنه يتفق تماما مع ما أثاره الدكتور زكريا عزمى، مشيرا إلى التعامل مع مشروع القانون باعتباره مجرد قانون وليس نصا يصنف التواب بين وطنيين وغير وطنيين، وطالب النائب بعرض القرارات التى تم اتخاذها خلال الفترة الماضية على المجلس من أجل الاطلاع عليها إعمالا لنصوص الدستور.. واختتم النائب حديثه معلنا رفضه لمشروع القانون.

وفى تعقيبه على ما أثاره النائب، قال الدكتور مفيد شهاب إن الحكومة لم تخالف نصوص الدستور، وإن المجلس هو الذى يمنح الموافقة، وهو ما يعنى التزاما بأحكام الدستور.

ثم تحدث ممثل حزب الوفد النائب مصطفى شردى فقال معترضا على حديث النائب محمود خميس، الذى قال إن من يرفض التفويض سوف يفضح أمام الجماهير.

شردى قال إن من سيتم فضحه الحرامية والمختلسون والفاسدون وليس من يقول رأيه بحرية داخل مجلس الشعب.

وعلق د. مفيد شهاب وقال إنه على الرغم من وجود الإنترنت الذى ينشر معلومات عن التسليح، فإن ذلك لا يمنع أى دولة من عدم الإعلان عن حجم تسليحها، وإلا ما كان هناك حاجة لوجود أجهزة الاستخبارات فى كل دول العالم، وأكد أن كل دول العالم تحرص على عدم الإعلان عن حجم تسليحها، لأن السرية تدخل ضمن متطلبات الأمن القومى.

وشدد شهاب على أن القوات المسلحة ستستمر فى التسليح حتى لو تم إلغاء تفويض الرئيس، ولكن متطلبات الأمن القومى مازالت تقتضى نوعا من السرية أسوة بما يحدث فى العالم كله.

وأكد حسين مجاور، رئيس لجنة

تابع الجلسة

أحمد البطريق

أحمد سامى متولى

أحمد جلال عيسى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الدكتور فتحى سرور يرأس الجلسة والحكومة تتابع مناقشات الأعضاء [تصوير: سامى بشرى]

الحكومة: مبررات تفويض الرئيس فى مجال تسليح القوات المسلحة مازالت قائمة

القوى العاملة، أن الأمن القومى والقوات المسلحة خط أحمر لا يمكن المساس به، وقال إننا نفوض الرئيس لاتخاذ القرارات فى سرية.

ويحيا المهندس أحمد عز، رئيس لجنة الخطة والموازنة، الدور الرائد الذى يقوم به الرئيس مبارك، وقال إن أهم الاستخبارات العالمية تحاول أن تعرف طبيعة التسليح ولا تتوصل له، وأشار إلى أنه لا يمكن تعريف سرية اتفاقيات التسليح على المشاع للجميع.

وقال النائب المستقل مصطفى بكرى إن السودان معرض لمخاطر شتى، بما يمس أمن مصر القومى، وأكد أن قضية الأمن القومى لمصر ملك للقائد العام للقوات المسلحة والقوات نفسها، وأعلن موافقته على تفويض الرئيس لمدة محددة.

وأوضح رجب هلال حميدة «حزب الغد» أننا نفوض رئيس الجمهورية أيا كان، وهذا منصوص عليه فى الدستور والقانون، وحذر من ضعف العالم العربى وعمليات القرصنة بالبحر الأحمر ومحاولات تفتيت السودان، مما يدفعنا باتخاذ الحيطة والحذر، وأيد تفويض الرئيس، لسرعة اتخاذ القرار.

وأكد محمد خليل قويطة ضرورة مد تفويض رئيس الجمهورية فى ظل المرحلة الحالية، لاسيما بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، واختيار أمثال نيتانياهو وليبرمان.

وقال النائب المستقل طلعت السادات: إتقوا الله فى مصر وشعب مصر، وإن الناس تموت أمام طوابير العيش والبوتاجاز، وطالب من يحب مصر برفض هذا القانون.

وقال د. طاهر حزين (مستقل) إننا لا نشكك فى الثقة حول الرئيس، وشكك فى دستورية التفويض على أساس أن الدستور أشار إلى حالة الضرورة الاستثنائية مثلما حدث عام ١٩٧٢.

وأوضح الدكتور فتحى سرور أن النص الدستورى أشار إلى حالة الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية.

وقال الدكتور مفيد شهاب إننا لم نسمع فى الدستور أو القانون عن حالة اسمها الضرورة الاستثنائية، وأشار إلى أن الظروف الحالية بها تحديات أكثر من السنوات الثلاث السابقة.

وأعلن سمير موسى موافقته على التفويض، لما للرئيس مبارك من حكمة ودور رائد لإنقاذ مصر من الحروب مع الدول المجاورة.

وأكد أحمد أبو عقرب أن أساس النجاح فى أى عمل سواء عسكريا أو خلافه هو السرية.

وشدد محمد أبو العينين، رئيس لجنة الصناعة، على أن تنويع مصادر السلاح يتطلب السرية التى تضمن التقدم.

وتساءل د. محمد البلتاجى (مستقل): هل يحق لمجلس الشعب التنازل عن واجبه الدستورى بعرض القرارات التى يصدرها الرئيس فى أول جلسة بعد انتهاء التفويض؟.. وطالب بعرض مشروع القانون فى أول يوليو بعد انتهاء مدة التفويض.

وعلق الدكتور فتحى سرور أن العرض سوف يحدث بعد انتهاء مدة التفويض، ونحن الآن قبل انتهاء مدة التفويض.

وقالت ابتسام حبيب: من تفوض غير الرئيس فى مثل هذا الأمر المهم والحساس، لاسيما أننا ائتمنا الرئيس على أمن وحياة شعب مصر؟

وأوضح ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشئون القانونية، أن المحكمة الدستورية أكدت دستورية تفويض الرئيس فى حكمين لها، كما أنها قالت إن الحالات الاستثنائية هى كل ما يتعرض لأمن البلاد وحدودها من مخاطر.

وقال على بكرى إن الباعة الجائلين فى التليفزيونات الخارجية هم الذين يعارضون هذا القانون.

وقال العمدة أبو الحسن إننا نسلم للرئيس أرواحنا، فلماذا نعترض على تسليمه لشراء كمية من الحديد.

وطالب سعد عبود (مستقل) بزيادة الإنفاق على القوات المسلحة من ١٧ مليار جنيه إلى ٥٠ مليار جنيه، وطالب بعدم التوسع فى صلاحيات الرئيس، وسأل الحكومة: هل نحن فى حالة سلم أم حرب؟

وعقب الدكتور مفيد شهاب، وقال إن هناك اتفاقية سلام، ولكن لا يعنى ذلك الاسترخاء، وأضاف أن حالة السلام لم تحولنا أبدا لحالة الأمن الحقيقى والطمأنينة، إلا إذا عادت الحقوق بأكملها للشعوب العربية، وشدد على أن التحديات تقتضى الزيادة من التسليح كما ونوعا، للدفاع ضد أى عدوان.

وأوضح أن مجلس الشعب لا يتنازل عن صلاحياته الدستورية، وأنه يمارسها عن طريق التفويض للرئيس.

وتدخل الدكتور سرور وقال إن السلام يحتاج إلى سلاح يحميه.

وعقب المناقشات، وافق المجلس على التفويض بأغلبية ٣١٦ عضوا، وهو ما يحقق النصاب القانونى المطلوب.

..ويواصل المجلس جلساته صباح اليوم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية